جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

العوامل المؤدية لانحراف الاحداث في الوطن العربي

الدكتور : محمد صفوح الاخرس

الرياض

1407 هـ - 1987 م

العوامل المؤدية لانحراف الأحداث في الوطن العربي

الدكتور محمد صفوح الأخرس(*)

يعتبر موضوع هذه الندوة «النظريات الحديثة في تفسير السلوك الاجرامي» من اهم الموضوعات التي تجابه الأقطار العربية في مرحلتها الراهنة

فالاطلاع والبحث فيما هو جديد، لموضوع قديم قدم المجتمعات الانسانية، يولد فينا روح المثابرة على الدراسة والبحث والاستقصاء

وأعتقد ان موقفي صعب بعض الشيء، فقد تكلم اساتذة كبار في موضوعات متباينة، وتم استعراض نظريات عامة في الجريمة، واعتقد ان الجناح جزء من الجريمة، كما عقب اساتذة افاضل تلك الموضوعات، والآن عليَّ ان اشد اهتمامكم لموضوع شائك، يرتبط بما سبق ويتميز عنه ايضا على اعتبار ان العوامل المؤدية لانحراف الأحداث مرتبطة اصلا بالنظرية الاجتماعية المشكلة لها، وقد تم استعراض مختلف النظريات التي تفسر الجريمة، سواء منها العضوية او النفسية، او الاجتماعية، أو الجغرافية

ونحن في نطاق الوطن العربي على قلة المعلومات المتوفرة مازلنا نتلمس المنهجية التي نستشف من خلالها العوامل المحددة لجناح الأحداث، خاصة واننا نبحث في حادثة وقعت، وتمت ونحاول تعليلها وفهمها في اطار الظروف التي اوجدتها.

لذلك اطرح ما يشغل بالي في نقاط محددة تتمثل فيمايلي

أولا ـ الجوانب الأساسية للنظريات دون سرد لها، بل بالقدر الذي يرتبط بما

(*) أستاذ علم الاجتماع بجامعة دمشق. الجمهورية العربية السورية.

سأنتهي اليه، وخاصة تلك التي تتعلق بالمنطقة الجغرافية.

ثانيا الاطار التحليلي لفهم العوامل المؤدية لانحراف الأحداث في الوطن العربي

ثالثاً: الجذور الاجتماعية للانحراف

رابعا: الانحراف ومسيرة التغير الاجتماعي محاولا الربط بين موضوعات الندوة واهداف المركز، اذ انني اشعر اننا غصنا في اعماق الماضي السحيق، وتوغلنا في تاريخ الفكر الاجتماعي، لكننا لم نقتحم الواقع الراهن، ناهيك عن ان الأهداف الكبرى ترتبط بالانطلاقة نحو المستقبل، فكيف ننتقل الى المستقبل ونحن نتكلم عن الماضي السحيق دون ربطه بالحاضر، ودون ان نطرح العلاقة بين الانحراف وعوامل التغير

أولاً العوامل المستمدة من النظريات التقليدية والمناطق الجغرافية والسكنية

درجت معظم الدراسات التقليدية في تحديد العوامل المؤدية لانحراف الأحداث على تبني نماذج نظرية لا ترتبط كثيرا بواقع المجتمع العربي، فرأي البعض ان توزع نسب الانحراف مرتبط بمناطق جغرافية وسكنية معينة، اذ ترتفع تلك النسبة في مناطق معينة وتنخفض في اخرى، غير ان هذا الارتباط الظاهري لم يثبت امام محك الواقع الاجتماعي، وظهر لدينا في نطاق الدراسات الاجتماعية ما يسمى بالخطأ الايكولوجي في تفسير ظاهرة الجريمة بشكل عام وانحراف الأحداث بشكل خاص، ان تسجيل حالات من الجناح في مناطق معينة دون سواها قد لا يعكس بالضرورة الحالات الحقيقية للخارجين عن نطاق المعايير الاجتماعية، وانما بصدد عوامل اخرى مثل انتشار رجال الضابطة الادارية في تلك المنطقة والتدقيق في تسجيل حالات الانحراف فيها، وكثيرة تلك الدراسات التي اوضحت ان انتشار

رجال الأمن وحتى على مستوى مخالفات المرور، يؤدي الى تسجيل حالات من الانحراف يظن لأول وهلة انها نتيجة لعوامل مستجدة في المجتمع.

اننا نرى ان العلاقة بين المناطق السكنية والجغرافية وبين انحراف الأحداث علاقة ظاهرية غير حقيقية، ولا نرى بالتالي انها من العوامل المؤدية الى الانحراف الا ما تتسم به من سمات اقتصادية واجتماعية وسكنية، فتشكل عندئذ تلك البنية شرطا موضوعيا ضروريا، وليس كافيا لتولد الانحراف عند الأحداث، ان العلة التي تؤدي الى انحراف الحدث تكمن في التأثيرات الاجتماعية في نمو السلوك بشكل خاطىء، مما يؤدي الى خلل في الشخصية الاجتماعية، يقود الى اضطراب في السلوك ويطلق في الغالب على اعمال المراهقين والجانحين التي لا تعدو الى امراض جسمية او نقص عضوي او اضطرابات تشنجية وليس لها علاقة بالأمراض العصابية او الذهانية، انها تعتبر من الناحية الاجتماعية رد فعل لظروف بيئية غير وراثية تقود الى الجناح والتشرد[1]

والمسألة البارزة التي تطرح في البحوث الاجتماعية والتقليدية وهي التأكيد على العلاقة بين المناطق المناخية واثرها على انحراف الأحداث، ان تلك العلاقة تستوجب كما اسلفنا وقفة للتأكد منها، مع الاشارة الى الأخطاء الاحصائية التي ترتكب للتدليل على هذه العلاقة، فمع ان الاحصاء مهم، لكننا لا نجد في هذا المجال علاقة للاحصاء بين ما هو موجود معنا في الواقع، وحتى في النظرية الاجتماعية، فالقول بأن توزع نسب الانحراف مرتبط بتوزعات سكنية او جغرافية او مناخية لم تؤيده الدراسات، اضافة

---

١ ـ معجم العلوم الاجتماعية اعداد نخبة من الاساتذة المصريين والعرب المتخصصين. تصدير ومراجعة الدكتور ابراهيم مدكور الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م، ص ٢٥٥

الى ان ذلك قد دُحض في اكثر من دراسة عالمية، فارتفاع نسبة الجريمة في "شيكاغو" مثلا، يبين ان ذلك مرتبط بعوامل عديدة غير المنطقة الجغرافية كوجود رئيس للشرطة نشط يعمل على توزيع رجال الشرطة في انحاء مختلفة وعندها يتم كشف عدد اكبر من الجرائم . الخ

وهناك دراسات كثيرة تدحض تلك العلاقة المغلوطة، ناهيك عن ان المنطقة الجغرافية تحتوي في ضمنها شروطا موضوعية للإنحراف.

ثانيا: الاطار التحليلي لفهم العوامل المؤدية لانحراف الأحداث.

يستوجب فهم العوامل المؤدية للانحراف اطارا تحليليا يرجع اليه الباحث في فهم المتغيرات المشكلة للظاهرة المدروسة، ولعل اهم ما يبدأ به الباحث هو تحديد المعاني والمفاهيم المستخدمة في البحث والمكونة للاطار التحليلي.

فاذا كان الموضوع غير محدد فلا نستطيع ان نحدد العوامل، حتى لو لجأنا الى عالم الأفكار والنظريات دون اقتحام الواقع

اذن لابد عند دراسة انحراف الأحداث والعوامل المؤدية له من تحديد معاني المفاهيم . . فنحن نجد التباين كبيرا في فهم الانحراف، فعالم القانون له فهم للانحراف يتمايز مع فهم عالم النفس، وكذلك الأمر بالنسبة لعالم الاجتماع.

اطرح للنقاش تحديدا لمعنى الجناح او الانحراف في نطاق الأحداث، يقال ان الانحراف هو الخروج عن الطريق الصحيح لكن ما هو هذا الطريق الصحيح اصلا؟

لقد شرح الدكتور حسن الساعاتي ما وصل اليه والدكتوره سامية الساعاتي من نتائج في الريف، فقد لا يتلائم ابن الريف مع المعطيات في

المدينة وايضا قد لا يتلاءم مع النظام العام، وبذلك يكون هذا انحرافا وان كان في منظومة البيئة الريفية ليس كذلك.

وهكذا لابد وأن نطرح جديا ما هو الطريق الصحيح، لأنه في هذا المعيار هو مسألة ترتبط بما سأنتهي اليه وهي التغير الاجتماعي

أ ـ معنى الجناح والانحراف·

يختلف علماء الاجتماع حول تحديد معنى دقيق لمفهوم الانحراف، وتبنت كل مدرسة اجتماعية، او تيار اجتماعي، تعريفا مختلفا عما هو لدى غيرها من المدارس او التيارات الأخرى، وحيث ان موضوعا كهذا يعنى به علماء الاجتماع والجريمة والقانون والنفس والتربية والادارة ، وان لكل علم بتغيراته التي يرجع اليها في تحليله وتفسيره للظواهر، فان مفهوما كمفهوم الانحراف له دلالات متعددة بتعدد العلوم التي تتناوله بالبحث والدراسة والتقصي، ولما كان الجناح هو الميل والانحراف، فان تفسير اي مفهوم يحيلنا بصورة واضحة الى المفهوم الآخر

والأصل في الجنوح (او الجناح) وكذا في الانحراف، هو الابتعاد عن الطريق الصحيح، ومنه الخروج عن الحالة السوية او الخط المستقيم، فيقال مثلا؛ جنحت السفينة اذ مالت وانحرفت، واذا عدلت من خط سيرها بزاوية وفي اطار المجتمع، فهو ممارسة سلوك يعتبر انتهاكا لقيم المجتمع وتقاليده، يحظره العرف، ويحرمه القانون، ويستوجب عقوبة خاصة

ان توضيح معنى الانحراف مسألة جوهرية في العلم والمجتمع والقانون حيث يزيد من جلاء صورته وفهم دلالاته. فالعلم يبينه في ضوء نتائج الدراسة الموضوعية للسلوك وحوافزه، ثم هو يمتد فيشمل التكوين النفسي للحدث، او بالأصح للانسان، اما نظرة المجتمع الى الانحراف كظاهرة

فانها تقترب او تبتعد عن مفهوم العلم له تبعا لعاملي البيئة والزمن ، لأن ظاهرة كالانحراف تختلف النظرة اليها من بيئة لأخرى ومن عصر الى عصر . والبيئة هنا لا تقتصر على جانب دون آخر، من هنا كان للمستوى العلمي والثقافي الذي بلغه المجتمع دور في الحكم على سلوك ما بأنه مخالف او موافق لسنن المجتمع واعرافه وتقاليده، لأن النظرة الاجتماعية ترى ان جنوح الأحداث ما هو الا مخالفة لنوع معين من القواعد السلوكية السائدة في المجتمع، وعلى هذا فالأحداث الجانحون هم فئة من الأشخاص لا يختلفون عن غيرهم من الأحداث الذين يخالفون القواعد السلوكية الأخرى، والسلوك الجانح ليس بالضرورة نتيجة للطبيعة المنحرفة فقد يكون ـ وبخاصة للأحداث ـ مجرد وسيلة بل ربما الوسيلة الوحيدة الممكنة لاشباع حاجات اساسية يشارك بها الحدث الجانح الآخرين

أما النظرة القانونية لهذه الظاهرة فمقيدة بخصائص ذاتية نابعة من القانون ذاته في نصوصه ومواده، غير محيطة في معظم الأحيان بكل جوانب الموضوع وخاصة حالاته المتجددة، فهناك فارق بين القانون كنص والمجتمع كظواهر ومؤسسات ونظم ، ثم ان القانون ذاته نتاج اجتماعي لابد ان يتأثر حتما بكل ما يتأثر به المجتمع، ولأنه عامل ضبط للانفلات، ورد على عوامل الفوضى، فانه تغلب عليه الروح العقابية الزجرية، لذا نجد احكامه مرتبطة بشكل مباشر بالشئون العملية السلوكية، فلا يتعامل مع الظواهر والنظم الاجتماعية والدوافع والحوافز النفسية الا بمقدار ما تبدو في السلوك الظاهري، من هنا فهو يفسر الجنوح والانحراف بأنه شكل من اشكال الخروج على القانون وعدم الالتزام بأحكامه وقواعده

ب ـ المفاهيم:

الحدث في المعنى العام هو ذلك الانسان الذي لم يبلغ سن الرشد، والذي اعتبره التشريع الاسلامي قاصرا، غير أهل لتحمل المسئوليات العامة او بالأحرى غير قادر على فهم مخاطر الحياة، ولا يزال محتاجا الى ولي يوجهه، او وصي يدير شئونه .

والفتي: هو من أتم الخامسة عشرة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة، وفي هذا السن يصبح الاحساس لديه نحو الاندماج في المجتمع قويا، والشعور عنده بالمسئولية العامة متوفرا، ولذلك اعتبره القانون مسئولا مسئولية محددة تستوجب عقوبات تأديبية، تتوفر فيها وسائل التربية والتعليم والعلاج .

والاعراف معايير تتميز بمظاهر انفعالية شديدة، واعتبارات قوية، وهي ذات قابلية كبيرة للخضوع للتنظيم مثل اتيان المحارم والزنى

أما المعايير فهي الأحكام التي تحدد السلوك اللائق، والسلوك غير اللائق، وعلى هذا، فيعد السلوك منحرفا من الناحية المعيارية فيما اذا انحرف عن بعض المعايير والقيم والتطلعات ويعد السلوك منحرفا من الناحية الاحصائية اذا كان نادرا، نتيجة للاحصاء فالعبقريات مثلا منحرفة احصائيا، ولكنها ليست منحرفة معياريا

جـ ـ تشابك العوامل وتفاعلها في اطار منظومة المجتمع:

لا تستقيم العلاقات السببية في فهم ظاهرة انحراف الأحداث في الوطن العربي، فعلى الرغم من تجديد اهمية عامل دون اخر في فهم انحراف

حدث ما بغية تقويم سلوكه، الا ان النظرة المجملة للظاهرة تستوجب فهم العلاقة الاحصائية ضمن اطار تفاعل المتغيرات المتردية الى حدوث الانحراف ضمن شروط معينة، وهكذا فان تحديد العوامل يستوجب فهم التشابك والتفاعل ضمن اطار المتغير حيث يفرز التغير الاجتماعي السريع معطيات عديدة من ضمنها عدم قدرة الفرد على التكيف مع الحالة الجديدة، وتختلف بعض القطاعات الاجتماعية عن السير بشكل متوازن مع القطاعات الأخرى ويؤدي ذلك التخلف الى خلل وتفكك اجتماعي يعكس اثاره على سلوك الفرد والمعايير التي نحتكم اليها في تنشيط افعاله، وهكذا فاننا نعتقد ان مسائل التغير الاجتماعي هي من اهم ما يعمل على تهيئة الظروف الموضوعية لانحراف الأحداث وذلك لعدة اسباب لعل من أهمها مايلي:

١ ـ يرتبط بمسائل التغير الاجتماعي جملة من العوامل المستجدة والمتعلقة بالبناء الاجتماعي والوظائف التي يقوم بها والعلاقات الاجتماعية التي تسود في رحابه.

٢ ـ تعطي مسائل التغير الاجتماعي بعدين في آن واحد؛ بعداً نظرياً واسعاً لفهم العوامل المؤدية الى الانحراف وبعداً عملياً يمكن المخطط والمنفذ من استيعاب المشكلات لوضع الخطط والبرامج العلاجية والوقائية ضمن مشاريع التنمية

ثالثاً: الجذور الاجتماعية وعوامل الانحراف.

الانحراف ظاهرة لها جذورها وابعادها في عمق المجتمع ونظمه الاجتماعية، وان نسبة تواتر الانحراف وتعدد اساليبه تختلف باختلاف المجتمعات وتباين نظمها الاجتماعية واحوال الأفراد المعيشية، ولانحراف الأحداث ميدان يجب ان يتصدى لدراسته دراسة علمية صحيحة كل من

الباحث الاجتماعي، والأخصائي النفسي، بالاضافة الى رجل القضاء، والأمن.

فهذه الجوانب الأربعة متكاملة، وكل منها يكشف عن نتائج تسهم الى حد بعيد في ضبط الجريمة والاقلال من نسبة تواترها وحدوثها في المجتمع، مما يوفر على الدولة الكثير من الطاقات والامكانات المادية والبشرية

وعوامل الانحراف في رأي علماء الاجتماع يكمن معظمها في الظروف الاجتماعية، وان اي تعليل لها لابد وان يتم بالرجوع الى تلك الظروف الاجتماعية المؤدية اليها، وبلغة البحث العلمي، فان عالم الاجتماع ينظر الى الظروف الاجتماعية على انها عوامل متغيرة والجريمة عامل تابع للظروف الاجتماعية، فكما ان مساحة المستطيل تابعة الى طوله وعرضه فان عوامل الجريمة وأساليبها ونسبة تواترها تابعة الى الظروف الاجتماعية المؤدية اليها وهي تتحدد بتحددها

وقد برزت اهمية دراسة عوامل انحراف الأحداث مع تطور وتعقد المشاكل الاجتماعية، فمن المعتقد ان الانحراف بشكل عام لازم المجتمعات الانسانية منذ وجودها، وارتبط مع النظم الاجتماعية المختلفة، الا ان صوره وأساليبه ونسبة تواتره قد تباينت بتباين المجتمعات وتطورها، فأصبحت في القرن العشرين تشكل مشكلة اساسية يواجهها الجنس البشري، وهذا ما دفع الكثير من الباحثين الاجتماعيين الى دراسة العوامل الأساسية المؤدية للانحراف في محاولة لضبطها، فاذا كانت حاجة الانسان للسيطرة على الطبيعة وعلى كثير من الأمور المادية قد دفعته الى تحدي المجهول والقيام بدراسات متعددة تفسر ظاهرات الطبيعة والارتباطات القائمة بينها للمحافظة على بقاء الانسان كجنس بشري، فان تطور المشاكل الاجتماعية ووصولها الى درجة من التعقيد بات يهدد وجود المجتمعات البشرية كمنظمات انسانية، وبالتالي وجود الانسان كحيوان اجتماعي، ان هذا كله كان دافعا للبحث والدراسة والتحليل لايجاد الحلول الملائمة في

سبيل ان يتحقق الاطمئنان الاجتماعي المنشود بعد القضاء على ما يهدد بقاء الانسان في مجتمعات انسانية منتظمة ومما لاشك فيه ان دراسة ظاهرة الانحراف مع أهميتها لم تعط الاهتمام الكافي في كثير من الأقطار العربية علما بأن تسليط الأضواء عليها مهم من الوجهتين العلمية والعملية معا، ففي دراستها معرفة للعوامل المؤدية للانحراف، وفي ضبطها يمكن ان نجنب المجتمع خسائر جسيمة، فالمجتمع عندما تزداد نسبة المنحرفين فيه لا يخسر افرادا عاملين فقط بل تنعكس افعالهم على نشاطات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولذا فقد اعتبر كثير من الباحثين الاجتماعيين ان انحراف الأحداث ونظرة المجتمع له من المؤشرات الأساسية في قياس مدى التقدم الاجتماعي، ونحن في عرضنا للعوامل التي تؤدي الى انحراف الأحداث ينبغي ان ننبه الى اهمية الدراسة الميدانية، فهي التي توضح العوامل الاجتماعية التي تؤدي الى الانحراف وطبيعي ان دراسة عوامل الانحراف تتطلب التعرف على واقعها الميداني، ولكن ذلك الواقع لا يمكن ان يفهم الاَّ اذا وضع في اطاره التحليلي الصحيح، ونعني بذلك ربطها بتطور المجتمع في مراحله التاريخية المتلاحقة من حيث نسبة تواترها وردود افعال المجتمع بالنسبة لها.

وانحراف الأحداث لفظ يدل من الوجهة القانونية على الفعل الذي ينص القانون على تحريمه، وقد وضع المشرع للأحداث المنحرفين جزاءً وعقوبة تتناسبان وآثار هذا الانحراف، ومن الوجهة الاجتماعية فان الظاهرة هي انحراف عن معايير المجتمع ونظمه وقيمه وعاداته وتقاليده وباختصار شديد فان ظاهرة انحراف الأحداث تمتد جذورها في عمق المجتمع، غير ان تواترها يختلف من مجتمع الى آخر حسب النظم الاجتماعية السائدة والأوضاع المعيشية التي يستمد الأفراد منها مقومات حياتهم، كما ان اشكال الانحراف وردود افعال المجتمع نحو مرتكبيها قد تطورت بتطور المجتمعات الانسانية، فالعقاب كوسيلة للتصدي لمواقع الانحراف قد تحددت معالمه عبر عصور متعاقبة بالمراحل التاريخية.

ومن العوامل البيئية التي تساعد على انحراف الأحداث وازدحام المناطق السكنية، وكذلك ضيق المسكن الذي يدفع الحدث خارجا الى الشارع، حيث تلقى وعيا اجتماعيا مغلوطا، فيشب على ممارسة الأفعال غير المستحبة، وفي دراسة قامت بها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل في الجمهورية العربية السورية تبين ان معظم المنحرفات في اطار الاناث (اكثر من ٦٠ من البغايا) ينتمين الى بيئات اجتماعية غير صالحة، وقد نشأت في اسر تقطن احياء مزدحمة المساكن، سيئة الظروف تكثر فيها الأوبئة الاجتماعية المختلفة، وتعاني من مستويات اجتماعية منخفضة، الى جانب ما تعانيه اسر هذه الأحياء من الفقر، وانتشار الجهل والبطالة وكثرة عدد اطفال الأسرة الواحدة، ان كون الانحراف مظهراً من مظاهر النشاط الفردي يطرح العوامل الفردية الى سطح التحليل الا ان بعده العميق هو في العوامل الاجتماعية، ويكاد يكون الانحراف دائما نتيجة تفاعل بين العوامل الفردية والعوامل الاجتماعية المحيطة بالفرد، فالظروف الخاصة التي يعيش فيها الحدث اجتماعيا وماديا ونفسيا وجسديا تكاد تكون المسئولة الحقيقية عن الدوافع التي دفعت به الى الانحراف فاي خلل يطرأ على احدى هذه الوظائف يكون له صدى داخلي في نفس الفرد، تذكي فيه الباعث المباشر للتردي في هاوية الانحراف.

لقد كان للنتائج السيئة التي يتركها الانحراف وراءه على نطاق الفرد والمجتمع دور هام دفع بالكثيرين الى البحث عن وسيلة تحد من انتشار هذه الظاهرة وتفشيها بين الأفراد، وحتم بالضرورة وجود العقاب كرادع قوي تجاه الجريمة، بالاضافة الى غايات اخرى تحقق الضبط الاجتماعي على نحو صحيح.

ان العقاب كرد فعل للعمل المنحرف قد عرف منذ القدم، الاَّ ان تطور اساليبه وغاياته قد اخذت ابعاداً شتى، وبالتالي اكتسب مفاهيم تتلاءم مع الظروف الاجتماعية والحياتية التي تساير تطور المجتمعات الانسانية

رابعا: الانحراف والتغير الاجتماعي: اتجاه معاصر في فهم عوامل الانحراف

يختلف الباحثون في تحديد العوامل المؤدية الى الانحراف ولكنهم يجمعون على ان الانحراف ظاهرة اجتماعية تمتد جذورها في اعماق المجتمع

ونحن نعتقد ان الاجماع حول طبيعة الانحراف يستوجب منا فهمه في اطار حركي وليس في اطار تكاملي حتى وان ارتبط بتفاعل العوامل، فالطريق الصحيح او السوي يتبدل حسب المرحلة التاريخية والنظم الاقتصادية والمعايير الاجتماعية، فالتدخين مثلا كان يعد انحرافا، لا ارى ذلك الآن ، كثير من القواعد الأخلاقية الآن لا يؤخذ بها عند الحكم

لقد طرحت المسألة على اساس ارتباطها بالسكون بما كان قائما في الماضي، ونحن نرى ان فهم العوامل يرتبط بالحراك الاجتماعي وبالتغير مما يفيد في استيعاب المشكلات الاجتماعية فاذا كنا نطرح النظريات دون العلاج لها، فنحن لا نقدم شيئا لا للمخطط ولا للمنفذ، وبذلك لا نحقق ايا مما نصبو اليه من تقدم في النظرية او في الواقع العملي.

طرحت في هذا البحث ماهو مفهوم الحدث حيث وجدنا ان التفاوت كبير في كل كتاب وكل بحث عند تحديد معنى الحدث، وهذه المسألة ترتبط بمعظم المفاهيم في علم الاجتماع، لذلك فانه تبعا لهذا التمايز في تحديد المفهوم تختلف الاحصاءات وتتمايز

ان المنظور الذي ارى انه من الممكن ان يبحث ويطرح للنقاش هو تشابك العوامل في اطار التفاعل والجدل وليس في اطار السكون، حيث لا تستقيم العلاقات السببية في فهم ظاهرة انحراف الأحداث ذلك بالنسبة لحدث واحد، ان فهم الظاهرة باعتبارها تتعدى الحدث المنحرف الواحد يستوجب تفسير العلاقة الاحصائية ضمن اطار تفاعل المتغيرات وليس تكاملها

اما بروز عامل دون آخر فيحدث في شروط محددة، ويتحدد بفهم الانحراف كظاهرة اجتماعية والعوامل المفسرة له، كما يرتبط بدراسة تفاعل تلك العوامل في اطار حركي ويجمع الباحثون على ان الجريمة قديمة قدم المجتمعات الانسانية لكن الاختلاف الأساسي يكمن كما اسلفنا في تحديد العامل المفسر، هل هو نفسي ام اجتماعي، ام بيولوجي، ام جغرافي ؟

وعندما تضيع الصورة يقال انها مجمل هذه العوامل لكن كيف نستطيع فهم تكامل العوامل للفرد، بمعنى ان التكامل في تفسير حادثة لا يعطي البعد الحقيقي للفهم، بينما التفاعل والحركة تمدنا بفهم للظاهرة الاجتماعية دون ان تتنافى وفهم الحادثة الواحدة

ان الجذور الاجتماعية للانحراف ترتبط بالظروف الاجتماعية والأمنية والقضائية والادارية ولابد ان اتماشى مع الطريق السوي الذي يتماشى مع ما اطرحه من فهم لهذه المسألة اما دراسة الانحراف في طريق التغير الاجتماعي بما يشهده الوطن العربي من تحولات وتغيرات اساسية، ولذلك لا يجب ان نبحث في الأسرة او المدرسة او على انها عامل في الانحراف، علما ان كل الدراسات تنحو هذا الاتجاه، هذه ليست عوامل في الانحراف وانما ما يصيب الأسرة من تغير المستويات التي يصيبها التغير، تحدث ارباكات في سلوك الفرد، التغيرات السريعة في الوطن العربي تهز البنيان (الهجرة من الريف الى المدينة مثلا تحدث تخلخلا في الريف بكافة المستويات، وضغطا على المدينة بكافة المستويات) وهنا يقول البعض ان الفلاح يتواءم وحياة المدينة لذلك فانه يجنح للانحراف، وان كان ذلك صحيحا، فان المشكلة الأساسية اننا لم نستوعب ذلك في برامجنا

وهناك مسألة جوهرية لا يجب ان تغيب في نطاق عرض معني التغير وارتباط الانحراف به، فلا يمكن ان ننكر في نطاق الدراسات الاجتماعية دور الاسرة والمدرس وشغل اوقات الفراغ لكنني تجنبا لاعادة ما هو مكتوب في الكتب اقلعت عن الاسهاب في هذا الموضوع ، وعند طرح

موضوع ربط الانحراف بالتغير الاجتماعي وضرورة دراسته في هذا الاطار قد يرى بعضهم انني ابحث في السلوك المنحرف وليس في الجريمة التي تمس نقطة جوهرية في نطاق المنظومة الاجتماعية.

وأعتقد ان طرح مسألة التغير الاجتماعي في دراسة الانحراف مسألة ترتبط بنقطة هامة في المجتمع، ما اراه الآن اننا نبحث في الماضي ونلهث وراء المشكلات، فاذا ما كنا نعتقد ان وجهة التغير تستدعي عمل المرأة مثلا فلا بد ان نخطط لذلك في عام ٢٠٠٠، أما ان تدخل المرأة ميدان العمل ثم نقول ان غياب المرأة ادى الى الانحراف فهذا غير مقبول، لماذا لم نتوقع قبل ذلك حدوث هذه المشكلة ونضمن حلولا عمليا لها في الخطط المستقبلية التنموية

لابد ان ننطلق الى خطوة أبعد وهي ان فهم عوامل الانحراف لابد ان ترى ضمن مسائل غير الاجتماعي، مما يعطي بعدا لفهم العوامل، ويعطي قدرة تخطيطية للمخطط والمنفذ لادراجها عند رسم الخطط التنموية في المستقبل.

ان ما سبق يدفعني للتأكيد على عدة مسائل اساسية وهامة تتلخص بما يلي:

١ ـ فهم دقيق لمعنى الانحراف وان ارتبط تحديد المعنى بالطريق السوي فانه يتبدل حسب المرحلة التاريخية، اما التركيز على هدف في مجتمع ما دون الوسيلة التي نبغيها قد يؤدي الى الجريمة ومنظار التغير الاجتماعي يمدنا بفهم اعمق لهذه المسألة

٢ ـ المجتمع العربي يشهد تغيرات في كثير من اقطاره تمس عوامل يفترض ان لها علاقة بانحراف الأحداث

٣ ـ من اهم الأهداف التي نسعى اليها استيعاب المشكلات الاجتماعية بقصد وضع الحلول الناجحة لها، في نطاق علم الاجتماع نبحث في الماضي والحاضر الاّ انه ينظر الينا على اننا حمل ثقيل في وزارة التخطيط

لأننا لا نمد المخطط والمنفذ بالبرامج المطلوبة للمستقبل، فلابد لتجاوز ذلك من رسم صورة المجتمع المستقبلية واخذها بعين الاعتبار عند القيام بالبحوث والدراسات، لابد من تحويل المتغيرات الكيفية الى متغيرات كمية

لابد ان نتجاوز مرحلة نلهث فيها وراء الانحراف الذي تم فعله، الى مرحلة الولوج في السياسات الوقائية لمنع الجريمة والانحراف قبل وقوعها

وكي نحقق ذلك لابد من ربط دراستنا بمفهوم التغير الاجتماعي الذي يرتبط بالتخطيط للتنمية، ويمكن الرجوع في هذا الصدد الى المحاور[1] التي طرحناها في اكثر من مناسبة لفهم آلية التغير

ان نظرة الأقطار العربية للمنحرف لابد وان تكون اصلاحية تربط ما بين الانحراف ومسئولية المجتمع، فالمنحرف انسان مريض اجتماعيا ونفسيا وخلقيا، فكما اننا لا يعاقب المريض بالبرداء عقابا جسديا ولا نعتبره مسئولا عن مرضه فكذلك يجب الاَّ يعقاب المنحرف عن معايير الجماعة والخارج عن قانونها بقصد الانتقام منه، ان انتشار المرض الفيزلوجي يستدعي وجود مشافي واطباء للحد من استفحاله وكذلك فان محاولة ضبط الجريمة تستدعي أمورا نجملها بما يلي

١ ـ دراسة عوامل الانحراف دراسة ميدانية مستفيضة تمهيدا لمعالجة جذورها في المجتمع اي على العوامل المشجعة على ارتكاب الفعل المنحرف، وضرورة امتحان العوامل التقليدية في خضم الواقع الاجتماعي

٢ ـ تغير البنية الادارية والمهنية لواقع المؤسسات الاصلاحية بحيث يشرف عليها اخصائيون في علوم النفس والاجتماع والخدمة الاجتماعية

٣ ـ ان الفارق بين المعيار الاحصائي والمعيار الاجتماعي، مسألة تستوجب

---

١ ـ الدكتور صفوح الأخرس علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط وزارة الثقافة والارشاد القومي دمشق ١٩٨٠م

البحث والتدقيق في طبيعة البيانات الاحصائية والتغيرات التي تمت في جمع الرقم الاحصائي وتشذيب طريقة جمعه وتصنيفه في بعض الأقطار كما يجب الاَّ نحمل تلك المعطيات الاحصائية اكثر من معناها الحقيقي.

٤ ـ زيادة عدد القضاة المشرفين على محاكم الأحداث والمنحرفين وتحسين اوضاعهم المعيشية ليتمكنوا من دراسة حالات الانحراف دراسة دقيقة وواقعية، وهكذا يقلل عدد الوافدين الى مؤسسات الاصلاح، ويصبح الكائن فيها انسانا يخرج بعد قضاء فترة اصلاحية انسانا سويا، يمارس دوره الحقيقي البناء الذي خلق له